العلة وأنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية
عند ابن السراج (ت316ه)

أ.أحمد بناني
مخبر الموروث العلمي والثقافي بمنطقة تمنراست
المركز الجامعي تامنغست
Abenani11@yahoo.com

الملخص

سأتناول في هذا المقال أنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية عند ابن السراج محاولا الوقوف على طبيعة العلل النحوية عنده، مبرزا أسلوب التعارض والترجيح بين العلل النحوية، وكيف كان يتعامل مع اختلافات النحاة في تفسير الأحكام النحوية، ومدى إمكانية الاستناد على آرائه في بلورة رؤية تجديدية في التعامل مع الخلاف النحوي، خاصة إذا كانت الغاية من العلل النحوية في بداية نشأتها هو تعلم الكلام العربي ثم تحولت بعيدا عن حكمة اللغة العربية إلى الجدل من خلال أبواب أثقلت كاهل النحو. ففي مقالنا وقفة على رأي تناول ظاهرة الخلاف برؤية مميزة وسمت التعارض والترجيح عند ابن السراج بسمات خاصة وهو رأيه من خلال أنظمة التعارض والترجيح في علم العلل النحوية عنده .

Résumé :

Dans cet article, je vais aborder les formulations de contradiction et de pondération des erreurs grammaticales chez Iben assarage, tout en essayant de mettre l'accent sur la nature de ces erreurs en vue d'explorer son style se rapportant à ces formulations de contradiction et de pondération chez lui. Nous essayons aussi de montrer comment se positionne-t-il par rapport aux grammairiens pour la question de l'interprétation des règles ou jugements grammaticales, ainsi que sur quel point sa vision novatrice et sa prise de position deviennent-elles une référence dans la controverse et la dialectique des grammairiens, surtout si la finalité des formulations des erreurs, au début de son apparition, concerne l'enseignement de l'arabe qui a été transformé en une dialectique éloignant la rhétorique de la langue arabe qui, cette dernière, a alourdie la grammaire. Notre article sera l'objet d'exposition de ce phénomène de controverse d'une vision distinguée, recouvrant cette contradiction et cette pondération chez Iben assarage qui, pour lui, sont originelles à travers lesquelles il se situe dans ce système grammatical.

مقدمة

إن التعارض والترجيح من بين أهم الظواهر التي اتسم بها النحو العربي بعد أن مد النحاة القياس وتوسعوا في العلل، فأخذ النحاة أمام تضارب العلل واختلاف الأحكام يوازنون بين الاحتجاجات والاستدلالات التي كان يوردها أصحاب هذه العلل، محاولين ترجيح تعليل على آخر بالعودة إلى البحث في مسالك التعليل وأدلة النحاة، فكان لكل نحوي آراء مختلفة منفردة عن آراء من سبقه ومن جاء بعده؛ ومن بين النحاة الذين وقفوا على هذه الخلافات في التعليل النحوي ابن السراج، فكيف كان التعليل عنده؟ وما هي أنظمة التعارض والترجيح التي اعتمدها في التعليل النحوي؟ وهل استطاع تأسيس رؤية يمكن أن تتخذ كاجتهاد لتخليص النحو مما علق به من جدل وتوسع في العلل ؟

1-مفهوم التعارض والترجيح

1-1- مفهوم التعارض في اللغة

عندما نعود إلى كتاب لسان العرب لابن منظور نجد التعارض يحمل معان كثيرة منها المنع، فعرض الشيء يعرض واعترض منع وصار عارضًا يقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه [1]، ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها تمنع التمسك بالدليل [2]، كما ورد في المصباح المنير.

ويحمل التعارض معنى الظهور، فيقال عرضت المتاع للبيع أي أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه، وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه[3].

ويرد التعارض بمعنى المقابلة حيث يقال عارض الشيء بالشيء معارضة أي قابله، وعارضت كتابي أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني [4]، كما ورد بمعنى المساواة والمثل، وذلك عند قولنا عارضته بمثل ما صنع بمعنى أتيت إليه بمثل ما أتى وفعلت ما فعل[5]

1-2- مفهوم التعارض في الاصطلاح

إن أهم مفهوم للتعارض في الاصطلاح هو ما أورده ابن الأنباري حيث يقول:" اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة "[6] بدليل آخر معارض له، والمستدل هو الذي تصدى لمنصب عرض الدليل".[7]

يبدو مفهوم التعارض عند علماء النحو متداخلا مع مفهومه عند الفقهاء، فهاهو السرخسي يؤكد بأن:" التعارض هو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه توجب كل واحدة منهما ضد ما توجبه الأخرى"[8]

1-3- مفهوم الترجيح في اللغة

يقول ابن فارس: الراء والجيم ، والحاء أصل واحد يدل على رزانة، وزيادة يقال رجح الشيء، وهو راجح إذا رزن[9]، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال [10]، إن مادة رجح تدور حول الميلان، والثقل ، والميلان من الثقل جاء في لسان العرب رجَّح الشيء بيده؛ رزنه ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال، ورجح في مجلسه ثقل، فلم يخف، وقوم رجّح: حلماء والحلم الراجح الذي يزن بصاحبه فلا يخفه في شيء والأرجوحة التي يلعب بها ، وهي خشنة تؤخذ، فيوضع وسطها على تل ثم يجلس غلام على أحد طرفيها، وغلام على الطرف الآخر، وترجحت الأرجوحة بالغلام أي مالت[11].

1-4- مفهوم الترجيح في الاصطلاح

يذهب علماء الأصول إلى أن الترجيح هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل[12]، وذلك لحظة تقابل الحجتين المتساويتين في الثبوت على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى كما سبق ، والترجيح في عرف النحاة يترجمه ابن الأنباري في قوله:" اعلم أن الترجيح يكون في شيئين أحدهما النقل والآخر القياس، أما الترجيح في النقل، فيكون في شيئين أحدهما الإسناد والآخر المتن، فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر أو تكون النقلة في أحدهما أكثر من الآخر، أما الترجيح في المتن فكأن تكون أحد الروايتين موافقة للقياس والآخر مخالفة ..وأما الترجيح في القياس، فأن يكون أحدهما موافقا لدليل آخر من نقل أو قياس "[13]

2- نماذج من تعليلات ابن السراج

جعل ابن السراج العلة ضربين مختلفين في الغاية والهدف الأول الغاية منه تعلم اللغة، والثاني غايته الدلالة على فضل العربية وحكمتها حيث يقول:" اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما

نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ونبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع "[14].

2-1-علة كراهة

يورد ابن السراج هذه العلة عند حديثه عن دخول إن على الجمل مؤكدا دخولها على الجمل الاسمية وهو الأصل عنده حيث يقول:" إنه قبيح أن يلي (إن) المخففة الفعل إذا حذفت الهاء، وأنت تريدها كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، ولأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مثقل قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضا من الاسم نحو: لا، وقد، والسين تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد، وأن قد قام زيد كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد، وأنه سيقوم زيد، وأنه قد قام زيد، ونظير ذلك قوله تعالى:{علِمَ أَنْ سَيَكُون منكُم مرضَى}[15] ، وقوله:{أَفَلاَ يَرَوْن أَن لاَ يَرْجِع إِلَيْهِم قَوْلاً}[16]، وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيرا، فَإِنّهُم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى (قد) هنا ولا (السين) لو قلت : أما أن يغفر الله لك لجاز؛ لأنه دعاء، ولا تصل هنا السين، ومع هذا كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه: أنه، ولا يحذف في غير هذا الموضع، وسمعناهم يقولون: أما أن جزاك الله خيرا شبهوه (بأنه) أضمروا فيها كما أضمروا في (أن)، فلما جازت (أن) كانت هذه أجوز"[17].

يورد ابن السراج ضمن تعليل دخول إن المخففة على الجمل واختصاصها بالجمل الاسمية جملة من العلل منها الأصل فالأصل فيها أن تدخل على الجمل الاسمية كما ذهب إلى ذلك ابن السراج ، ويذكر علة نظير إلى جوار هذه العلة إضافة إلى علة الشبه فبدت علة الكراهة مركبة من علل مختلفة وهو توسع من ابن السراج في العلل.

2-2- علة أصل

يورد ابن السراج هذه العلة في تبريره عدم دخول الفعل على إن المكسورة حيث يقول :"إن (إن) المكسورة للتأكيد، تقول، إن يقوم زيد خير لك، ولا يجوز: أنْ زيد قائم خير لك، قال الله تعالى:{ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم}[18] وتقول: ليت أن زيداً منطلق، فأصل هذا الابتداء والخبر، فينوب عن خبر (ليت)، ولا يجوز: أن يقوم زيد حتى يأتي بخبر، وأنت مع(أن) تلفظ بالفعل، ومع (أن) المشددة قد

يجوز أن لا تلفظ بالفعل، نحو قولك: قد علمت أن زيداً أخوك، والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة لا تقع فيها(إن) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف "[19]

وابن السراج يذهب إلى أن الأصل في إن المكسور أن لا يدخل عليها فعل. كما يعلل إعراب الأسماء بهذه العلة حيث يقول " واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"[20]، فعلة إعراب الأسماء هي علة أصل وما بنيت بعض الأسماء إلا لعلة وهي مضارعتها للحروف ، كما أن الأصل في الحرف والفعل البناء، وبذلك يتوسع ابن السراج في إيراد العلل مؤكدا كل علة بعلة تثبت ما ذهب إليه.

2-3-علة شبه

يعلل ابن السراج بهذه العلة إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها حيث يقول: " تقول: زيد كريم الحسب؛ لأنك أضمرت اسم الفاعل في (كريم)، فنصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول، والدليل على أن الضمير واقع في الأول قولك : هند كريمة الحسب، ولو كان على الآخر لقلت: كريم حسبها كما تقول: قائم أبوها، وإنما جاز هذا التشبيه، وإن كان الحسب غير مفعول على الحقيقة، بل هو في المعنى فاعل؛ لأن المعنى مفهوم غير ملبس، ومن قال: زيدٌ ضاربٌ الرجلَ، وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال: زيدٌ حسنُ الوجهِ، إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب، وجميع بابهما هو الذي يختار، لأن الأسماء على حدها من الإضافة إلا أن يحدث معنى المضارعة، وإذا قلت زيد حسن وجهه، وكريم أبوه، وفاره عبده، فهذا هو الأصل، وبعده في الحسن: زيد حسن الوجه، وكريم الحسب، ويجوز: زيد حسن وجهاً، وكريم حسبا، ويجوز: زيد كريم حسب، وحسن وجه والأصل ما بدأنا به".[21]

يعلل ابن السراج بهذه العلة ارتفاع المفعول حيث يقول " وهو المفعول الذي لم يسم من فَعَلَ به إذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول ولم يذكر من فعل به ، فهو رفع، وذلك قولك: ضرب بكر وأخرج خالد، واستخرجت الدراهم، فبني الفعل للمفعول على (فعل) نحو (ضُرِبَ)، وأفعل نحو: أكرِمَ،

وتفعل نحو، تضرب، ونفعل نحو، نضرب، فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغنى دونه، ولذلك قلت: إذا كان مبنيا على فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت، ولم تذكر من فعل به؛ لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا "[22].

علل ابن السراج رفع المفعول الذي لم يسم فاعله بالفعل مشابهة له بالفاعل الذي رفع بالفعل، كما عزز علة المشابهة بعلة أمن اللبس لكي لا يلتبس المفعول بالفاعل.

2-4-علة فرق

يبرر ابن السراج دخول إن وأخواتها وكان وأخواتها على المبتدأ والخبر واختصاص الأولى بنصب الأول والثانية برفع الأول بهذه العلة حيث يقول في ذلك:" وأعملت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعملت (كان)، وفرق بين عمليهما بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقا..."[23].

2-5- علة استغناء

يعلل ابن السراج بهذه العلة ظهور وإسناد الضمير العائد على المبتدأ حيث يقول :"واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسما من أسماء الفاعلين، وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى، وكان جاريا عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه واستتر الضمير نحو قولك: عمرو قائم، وأنت منطلق، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى لأن عمرا هو الذي قام ، وقائم جار على (عمرو)، وموضوع إلى جانبه لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكدا، فإن أردت التأكيد قلت: زيد قائم هو، وإن لم ترد التأكيد فأنت مستغن عن ذلك "[24] ، ثم يضيف علة المضارعة ليوضح بها علة الاستغناء حيث يقول:" إنما احتمل (ضارب وقائم)، وما أشبهها من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء التي تبنى عليه لمضارعته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء ليس هو الشيء بعينه، فضمنوه الضمير متى كان جاريا على الاسم الذي قبله "[25]

يعلل ابن السراج حذف الفعل بعد حرف الاستفهام بهذه العلة حيث يقول:" مررت به، فإذا له صوت صوت حمار لأن معنى : له صوت هو يصوت، فصار له صوت بدلا منه، ومن هذا أزيداً ضربتَهُ تريد: أَضَرَبْتَ زَيْداً ضرَبْتَهُ فاستغنى بضربته، وأُضْمِرَ فِعْل يلي حرف الاستفهام، وكذلك يحسنُ في كل موضعٍ هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء .."[26].

2-6-علة أولى

يبرر ابن السراج سبب الابتداء بالمعارف بهذه العلة حيث يقول :" فإن قلت (زيد هذا) ، فزيد مبتدأ، وهذه خبره ، والأحسن أن تبدأ (بهذا) لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ، فإن قلت : زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب..."[27].

2-7- علة كثرة استعمال

يعلل ابن السراج حذف الخبر بعلة كثرة الاستعمال حيث يقول :"أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف، وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر استعمالهم" [28].

3-نماذج من أنظمة التعارض والترجيح عند ابن السراج (316ه)

سأقف على أنظمة التعارض والترجيح عند ابن السراج من خلال نماذج من مسائل النحو التي اختلفت عللها فتناولها محاولا الموازنة بين عللها وحججها مرجحا في الأخير علة رأى حجتها أقوى، وعلتها أصوب.

3-1- مسألة تقديم الفعل في قولك: أقوم إن تقم

يورد ابن السراج رأي الفراء والكسائي حول تقديم الفعل في قولك : أقوم إن تقم حيث يقول : إن الفراء يقول إن نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك: أقومُ إن تقم، وإن شرط للفعل، وقال الكسائي إنْ شرط ، والجزاء الفعل الثاني [29].

يرد ابن السراج على رأي الفراء مؤكدا بأن هذا الذي ذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام، ومخالف لما يجب من ترتيبه وللاستعمال، وذلك أن كل شيء يكون سببا لشيء أو علة له، فينبغي أن تقدم فيه العلة على المعلول ، فإذا قلت: إن

تأتني أعطك درهما، فالإتيان سبب للعطية به يستوجبها، فينبغي أن يتقدم، وكذلك إذا قلت: إنْ تعصِ اللهَ تدخلْ النّارَ، فالعصيان سبب لدخول النار، فينبغي أن يتقدم، وكذلك [30]، فما وافق معنى الكلام مقدم على ما خالف معناه، كما أن ما وافق الاستعمال مقدم على ما خالفه.

ابن السراج يقعد قاعدة للتمييز بين أقوى الآراء وأرجحها فما كان مطابقا لمعنى الكلام مقدم على ما خالفه ، كما أن ما وافق الاستعمال مقدم على ما خالف الاستعمال، بالإضافة إلى أن ما وافق ترتيب الكلام مقدم على ما خالف ترتيبه، وهو ما جعله يرد رأي الكوفيين ممثلا في رأي الفراء والكسائي، ويقف إلى جانب رأي البصريين لأن الشرط عند البصريين بمنزلة الاستفهام، فهم لا يجيزون تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما.

أما قولهم : أجيئكَ إنْ جئتَني، وإنك إنْ تأتني فابن السراج يذهب إلى أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم، وإنما يستعمل هذا على وجهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر ، فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه، فتقول أجيئكَ، فيعدُكَ بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب، فتقول: إنْ جئتني، ويستغني عن الجواب بما قدم، فيشبه الاستثناء ، وتقول اضربْ إنْ تضربْ زيدا بأي الفعلين شئت ما لم يلبسْ، فإذا قدمت فقلتَ: أضربْ زيدا إنْ تضربْ، إنما تنصب زيدا بالأول ولا تنصب بالثاني لأن الذي ينتصب بما بعد الشروط لا يتقدم، وكذلك يقول الفراء ولا يجوزُ عنده إذا قلت: أقوم كي تضربَ زيدا، أن تقول: أقومَ زيدا كي تضرب والكسائي يجيزه[31] .

يميز ابن السراج بين الوضع والاستعمال، فهو يجسد طبيعة اللسان وهو وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال ونعني بذلك أن اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تندرج فيها، وهذا هو الوضع، وما يسمى بالقياس هو المعقول من هذا الوضع أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي من الأصول إلى فروع[32] .

أما الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس

كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال[33].

3-2-مسألة جواز تقديم ما بعد (إن) في الجزاء على ما قبلها

ابن السراج يذهب إلى أن (إنْ) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا، ولا بد من شرط وجواب ، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذا كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها[34] بينما خالف الكوفيون ما ذهب إليه فهم يجيزون ذلك فإن كان ابن السراج أكد بأنه لا يجوز أن تقول (زيدا إن تضربْ أضربْ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز؛ لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه [35].

ذهب الكسائي خلاف ذلك فأجاز أن تنصبه بالفعل الأول ولم يجزها أحد من النحويين كما أجاز هو والفراء أن يكون منصوبا بالفعل الثاني حيث يقول الفراء في ذلك إنما أجزت أن يكون منصوبا بالفعل الثاني، وإن كان مجزوما؛ لأنه يصلح فيه الرفع وأن يكون مقدما فإذا قلت: (إنْ زيدا تضربْ آتِكَ) فليس بينهم خلاف (وتضربْ جزمٌ) إلا أنهم يختلفون في نصب (زيدٍ)[36].

كما يعرض رأي البصريين والكوفيين في النصب حيث يورد أن أهل البصرة يضمرون فعلا ينصب، وبعضهم ينصبه بالذي بعده وهو قول الكوفيين حيث أجازوا (إنْ تأتي زيدا أضربْ) إلا أن البصريين يقولون بجزم الفعل بعد (زيد) وأبى الكوفيون جزمه، وكان الكسائي يجيز الجزم إذا فرق بين الفعلين بصفة نحو قولك: (إنْ تأتي إليك أقصدْ) فإذا فرق بينهما بشيء من سبب الفعل الأول فكلهم يجزم الفعل الثاني [37].

ابن السراج بعد عرضه لآراء الفراء والكسائي واختبارها تبين أنه رجح رأي البصريين في عدم الجواز وذلك لأن الرأي الذي ذهب إليه الكسائي لم يجزه أحد من النحويين فما أجازه النحويون مقدم على ما لم يجزه أحد منهم كما أن نصب زيد أمر مختلف حوله، فالبصريون يضمرون فعلا ينصب وبعضهم ينصبه بالذي بعده وهو قول الكوفيين يرجح ابن السراج رأي البصريين؛ لأنه رأي تسنده إجازة معظم النحويين بالإضافة إلى أنه يعتمد على قاعدة منطقية مفادها إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه وهي قاعدة لا يسلم الكوفيون بها، فكان رأي البصريين أقوى.

3-3-مسألة **تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها**

يورد ابن السراج رأيه في المسألة حيث يقول:(ما زيدٌ آكلا طعامَكَ) فلا يجوز عنده تقديم (طعامك)، فتقول (طعامَكَ ما زيدٌ آكلا)، كما لا يجوز عنده تقديمه، وإن رفعت الخبر.[38]

كما يعرض رأي الكوفيين مؤكدا بأنهم يجيزون (طعامَكَ ما زيد آكلا) يشبهونها (بلم) و(لن) وأباه البصريون، وحجة البصريين أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لناصبه أن يوقعه، فلما لم يجز أن يتقدم الفعل على ما لم يجز أن يتقدم ما عَمِلَ فيه الفعل، والفرق بين (مَا) وبين (لم ولن): أن لن ولم لا يليهما إلا الفعل، فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل، وأجاز البصريون (ما طعامَكَ آكلٌ إلا زيدٌ) وأحالها الكوفيون إلا أحمد بن يحيى[39].

يؤيد ابن السراج رأي البصريين لأنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لناصبه أن يوقعه فهم يقعدون لآرائهم وحججهم قواعد منطقية لا يمكن الخروج عنها وهي قواعد تؤكد إحكام حجج البصريين بينما علة الشبه بين (لن ولم) و(ما) شبه ينفيه ابن السراج عندما أكد بأن الفرق بين (ما) وبين(لن ولم) أن لن ولم صارتا بمنزلة حروف الفعل لأنه يليهما في العادة بخلاف ما ، وهو ما جعل ابن السراج يرجح رأي البصريين لقوة حجتهم على رأي الكوفيين لضعف علة الشبه، **فما وافق ما أجمع عليه النحاة في الرتبة والاستعمال مقدم على ما خالف ذلك.**

وابن السراج في تعامله مع تعارض تعليلات البصريين والكوفيين تبنى الرؤى البصرية ووضع قواعد كلية وقوانين كبرى اتخذها أصولا لتعليل كثير من الظواهر اللغوية والنحوية كما اتخذها معيارا لرد كثير من التعليلات المخالفة لما توصل إليه ومن بينها يعطى الشيء حكم الشيء إذا أشبهه في اللفظ دون المعنى حيث يقول :" وكثيرا ما يعطون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى"[40].

ومن بين الأصول التي اعتمد عليها ابن السراج في رد بعض التعليلات هي قاعدة السماع مقدم على القياس إلا أنه إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب يلجأ حينئذ إلى القياس حيث يقول:" فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس"[41].

الحمل على المعنى أصل يبني عليه ابن السراج تعامله مع تعارض العلل حيث يقول:" اعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني " وظف ابن السراج هذا الأصل في حمل حروف الجر على بعضها .

يضيف ابن السراج أصلا آخر وهو الفروع لا تتقدم على الأصول، وهو أصل وظفه في جعل بعض التعابير أحسن من بعض حيث يقول:" الأصل للمفرد والجملة فرع ولا ينبغي تقدم الفرع على الأصل إلا في الضرورة الشعرية"[42]، كما أن الأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع[43].

3-4- مسألة إن وأخواتها تعمل النصب في الاسم فقط أم تعمل الرفع في الخبر كذلك؟

يورد ابن السراج رأي الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنها عملت في الاسم فقط وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء[44].

استدل الكوفيون على ذلك بإجماعهم على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وهي أضعف منه فالفرع أضعف من الأصل فهم يعملون إن وأخواتها في الاسم فقط جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول لكي لا يؤدي ذلك للتسوية بين الأصول والفروع ، وهو ما رده ابن السراج، واستدل على أنها هي الرافعة للخبر فذكر أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعا أو نصبا عمل في خبره؛ ألا ترى إلى ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره، وكذلك كان وأخواتها، فكما جاز ذلك في المبتدأ والخبر جاز مع (إن) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بإن وأخواتها [45].

رجح ابن السراج رأي البصريين لأن قياسهم أقوى من قياس الكوفيين فإن كان قياس الكوفيين قياس على حط الفروع عن الأصول فإن قياس البصريين على (كان) وفرق بين عمليهما بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف والفعل ، كما أن البصريين يذهبون إلى أن إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأن هذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر، فتقول إن زيدا أخوك ولعل بكرا منطلق؛ ولأن زيدا أسد، فإن تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو ضرب زيدا رجل فالقياس الذي شاطره ابن السراج أقوى الأقيسة وهو ما عليه كلام العرب ففي الكلام العربي لا يوجد عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع .

القياس في أبسط معانيه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة، وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تنبني عليها الاستعمالات اللغوية[46].

ابن السراج كان يرى في القياس توسعا في اللغة وإغناء لها، وتلبية لحاجات المتكلمين بها حيث يقول وليس في كل شيء قيل إلا أن تقيس شيئا، وتعلم أن العرب لم تتكلم به[47].

ابن السراج مدرك تمام الإدراك لواقع اللغة وطبيعتها، فمن البديهي أنه لا يمكن الإحاطة بما قالته العرب، ولو وقف العلماء عند قضية القياس لجمدت اللغة، وأصبحت قاصرة عن تلبية ما يتطلبه التطور والحياة، فهو في دعوته إلى قياس الظاهرة على نظائرها إن لم يرد فيها سماع عن العرب كان متفهما لواقع اللغة وواقع المجتمع، فهو يدعو دائما إلى القياس ولا يريد للعلماء أن يقفوا عند حد السماع فتتقزم اللغة وتجمد[48].

يقدم ابن السراج السماع على القياس إذ إن القياس إنما يبنى على السماع إن كان المسموع قد شاع على ألسنة العرب، فهو يحتدي نهج العرب ويقتفي آثارها[49].

تقديم ابن السراج للسماع على القياس جعله يحتاط في أثناء صوغ أحكامهما فإذا منع جواز مسألة ما اعتمادا على القياس، فإنه يستثني من ذلك ما سمع من العرب[50]، وهو ما جعله يحرص على تقديم السماع الذي يعضده قياس كما كان يرجح لحظة تعارض قياسين القياس الذي يعضده سماع.

3-5- مسألة **إلا وغير إذا اجتمعتا هل تكون إحداهما استثناء والأخرى تتبع ما قبلها**

يورد ابن السراج رأيه في المسألة مؤكدا بأنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسما مثل قولك قام القوم إلا خلا زيدا هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا وخلا فإن قلت: إلا ما خلا زيدا، وإلا ما عدا جاز، ولا يجوز إلا حاش زيدا، والكسائي يجيزه إذا خفض (بحاشا)، والبغداديون يجيزون في ما عندي إلا أباك أحدا الرفع والنصب في أبيك يجيزون ما عندي إلا أبوك أحد[51].

وإذا قلت : ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد فالرفع عند البصريين على البدل وعند الكوفيين على العطف[52] .

يرد ابن السراج رأي الكسائي ورأي الكوفيين في الجمع بين إلا وغير فهما حرفان عندهم إذا اجتمعتا تتبع إحداهما ما قبلها وإحداهما استثناء حيث كانوا يقولون : ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو ترفع زيدا وتنصب غير [53] .

يضيف ابن السراج أن الثاني إنما انتصب؛ لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وإذا نسقت جاز رفعهما جميعا فقلت ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو[54]، إن ابن السراج يعرض رأيه وهو رأي استمده من رأي سيبويه ويرد رأي الكسائي والكوفيين؛ لأن رأيهم خالف قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وهي أنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان فما وافق تلك القواعد يؤخذ به وما خالفها رده.

3-6-نعت اسم إن أو توكيده أو البدل منه هل يجوز فيه الرفع أو النصب؟

يعرض ابن السراج رأي الكسائي والكوفيين مؤكدا بأن الكسائي ذهب إلى إجازة الرفع في كل حال مع المضمر والمكنى، وذهب الفراء إلى إجازة الرفع في التوكيد والنعت والبدل والعطف إذا كان الاسم لا يتبين فيه الإعراب، ولم يجزه في غيره ، وكان يقول (إنه نفسه يقوم) يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب، وكان يجيز أن تقول: (إنهم أجمعون قومك) على الغلط لما كان معناه هم أجمعون قومك،وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة[55].

ابن السراج يؤكد بأنه إن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه فالنصب عندنا لا يجوز غيره وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط[56]

يضع ابن السراج قاعدة للترجيح بين ما ذهب إليه وشاطر البصريين فيه وما ذهب إليه الفراء والكسائي والكوفيون، فما قيس على المطرد في الكلام العربي قدم على ما قيس على الشاذ ، كما أنه عمد إلى رأيين فخطأ أحدهما وحكم عليه بالغلط وهذا ضرب من الترجيح بين العلل فالطعن في رأي تقديم لرأي آخر عليه.

3-7- مسألة إعراب (مثل) في قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[57]

يعرض ابن السراج رأي الكوفيين ثم يخالفه؛ لأنهم يجيزون في (مثل) أن ينتصب محلا وهو الظرف، فيجوز عندهم: زيد مثلك بالنصب أي في مثل حالك فعلى قولهم يكون انتصاب (مثل) على المحل وهو الظرف بينما اختار رأي أبي

عمرو الجرمي في إعرابه (مثل): حال للنكرة (لحق) حيث يقول وأبو عمرو يختار أن يكون نصب (مثل أنكم تنطقون) على أنه حال للنكرة (لحق)، ولا اختلاف في جوازه على ما قال[58].

يورد ابن السراج أن أبا عثمان يرى أن (مثل ما) اسما واحدا مثل خمسة عشر وإن كانت ما زائدة[59].

كما ذهب إلى أن سيبويه وسائر النحويين يقولون : إنما بناه [يعني مثل]؛لأنه أضافه إلى غير متمكن، وهو قوله : إنكم ، وإن شاء أعرب (مثلا)؛ لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع ،فتقول: مثل ما أنكم ، كما تقول في (يومئذ) من البناء والإعراب، فتعربه ، كما كان قبل الإضافة ، ويبنيه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن، وأن الأول كان مبهما ، فإنما حصر بالثاني ، وكذلك :

على حين عاتبت المشيب على الصبا[60] .

وكذلك :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال [61]

يرجح ابن السراج رأي الجرمي مع أنه رأي صححه ابن يعيش لكن حكم على ضعف يعتريه حيث يقول ابن يعيش في ذلك:" قال أبو عمر الجرمي هو حال من النكرة وهو حق والمذهب الأول رأي سيبويه، وما ذهب إليه الجرمي صحيح إلا أنه لا ينفك من ضعف لأن الحال من النكرة ضعيف "[62] مستندا في ذلك إلى تأكيده على عدم وجود اختلاف في جوازه مع أنه يخالف في ذلك سيبويه وسائر النحويين، وهو دليل على أن الآية اختلف القراء في قراءتها فمنهم من نصب وهو رأي قراء المدينة والبصرة ومنهم من رفع وذلك رأي قراء الكوفة وبعض البصريين[63]، فكل ما وافق سيبويه وسائر النحويين مقدم على ما خالفهم.

3-8-مسألة تقديم ضمير الفصل على المبتدأ وعلى كان

يعرض ابن السراج رأيه مؤكدا بأن هذا الذي يسميه البصريون فصلا ويسميه الكوفيون عِمَادا وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام، وما قاربها، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ، ولا قبل كان، ولا يجوز كان هو القائم زيدٌ، وقد حكي هذا عن الكسائي؛ لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما، فإذا قلت: كنت أنت

القائم جاز أن يكون أنت فصلا، وجاز أن يكون تأكيدا، ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم، ولك أن تثني الفعل وتجمعه وتؤنثه، فتقول: كان الزيدان هما القائمين، وكان الزيدون هم القائمين، وكانت هند هي القائمة، والظن وإنّ، وجميع ما يدخل على المبتدأ والخبر يجوز الفصل فيه [64].

ابن السراج يختلف مع الكوفيين في جواز تقديم ضمير الفصل على المبتدأ وعلى كان، فرد بذلك حجة الكوفيين بكون ضمير الفصل عمادا، ويؤيد رأي البصريين في إلغاء هذا الضمير في الإعراب فلا موضع له في الإعراب؛ لأنه دخل لمعنى الفصل بين النعت والخبر، كما أن ضمير الفصل لا يمكن أن يكون في أول الكلام لأنه لا يكون إلا بين شيئين، كما أن ضمير الفصل لا يمكن أن يعامل معاملة الألف واللام، فمعنى الفصل عند البصريين أقرب إلى الصحة منه عند الكوفيين، فابن السراج لحظة تعارض علل البصريين والكوفيين يميل في الغالب إلى حجة البصريين خاصة إذا وافق ما أجمع عليه نحاة البصرة من قواعد استنبطت من الكلام العربي المطرد وقيس على ما كثر استعماله بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون في العادة.

3-9-مسألة ما المصدرية اسم هي أم حرف

جمهور النحاة يذهب إلى حرفية (ما) وهو رأي سيبويه بينما يخالف ابن السراج في هذه المسألة جمهور النحاة حيث يقول اعلم أنّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لا بد من أن يكون معه فيه راجع إلى (ما) لأنها اسم، وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن(ما) اسم وأنها ليست حرفا(كأنْ): أنها لو كانت (كأنْ) لعملت في الفعل كما عملت (أنْ) لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين[65].

ابن السراج لا يرجح رأي البصريين دائما بل يجتهد في تحقيق الرأيين وحجة كل رأي قبل أن يرجح رأيا معينا إلا أنه يخالف في بعض المسائل ما أجمع عليه جمهور النحاة وهو ما جسده في مسألة ما المصدرية حيث يميل جمهور النحويين إلى إسميتها بينما مال ابن السراج إلى رأي الأخفش وبعض النحويين

على حد قوله، وهو رأي عند جمهور النحويين متكلف لا ضرورة له خاصة مع وجود بعض المواضع يستحيل فيها تقدير عائد على (ما) حتى أنهم رموا هذا الرأي بالتخليط[66].

خاتمة

ابن السراج في تعامله مع تعارض تعليلات النحويين كان ميالا إلى التبريرات المنطقية في تعامله مع تعليلات النحويين المتعارضة حيث يحاول إيجاد سبب عقلي ومنطقي لكثير من تراكيب اللغة وصيغها منطلقا من طبيعة كلام العرب وواقعهم اللغوي دون أن يوغل في المنطق والجدل الكلامي، كما أرسى دعائم أصول البصريين في ترجيح الكثير من التعليلات.

هوامش:

[1]- ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت،1956، ج7،ص 118
[2]- أحمد الفيومي ، المصباح المنير ، ط4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1921، ج2، ص 151
[3]- ابن منظور ، لسان العرب، ج7، مصدر سابق، ص 168
[4]- المصدر نفسه، ج7،ص 167
[5]- المصدر نفسه، ج7، ص 186
[6]- ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971 ، ص80
[7]- ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر يروت، 1971، ص 43
[8]- السرخسي ، أصول السرخسي ، دار الكتاب العربي، 1372ه، ج2، ص12
[9]- ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399ه، ج2، ص 489
[10]- ابن منظور ، لسان العرب، مصدر سابق، ج2، ص 445
[11]- المصدر نفسه، ج2، ص 446
[12]- ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، طبعة جامعة أم القرى الأولى، 1400ه، ج4، ص 616
[13]- ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، مصدر سابق ، ص 65-67
[14]- ابن السراج ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت ط3 (1996) ج1، ص 35
[15] - المزمل، الآية 20

[16]- طه، الآية 89
[17]- ابن السراج ، الأصول، ج1، ص239-240
[18]- البقرة، الآية184
[19]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص266
[20] المصدر نفسه ، ج1، ص 50
[21]- ابن السراج ، الأصول ، ج1، ص 132
[22]- المصدر نفسه ، ج1، ص76-77
[23]- ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1، ص 230
[24]- المصدر نفسه ، ج1، ص70
[25]- المصدر نفسه،ج1، ص70
[26]-المصدر نفسه، ج2، ص252
[27]- المصدر نفسه، ج1، ص 154
[28]- المصدر نفسه، ج1، ص 68
[29]- المصدر نفسه، ج2، ص 187
[30]- المصدر نفسه، ج2، ص 187
[31]- المصدر نفسه ، ج2، ص 187-188
[32]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر (2007م) ص 195
[33]- المرجع نفسه، ص 195
[34]-ابن السراج، الأصول، ج2، ص 236
[35]- المصدر نفسه،ج2، ص236
[36]- المصدر نفسه، ج2، ص 236
[37]- المصدر نفسه، ج2، ص 236-237
[38]- المصدر نفسه،ج2، ص 235
[39]- المصدر نفسه، ج2، ص 235
[40]- المصدر نفسه، ج1، ص 82
[41]- المصدر نفسه،ج1، ص88
[42]- المصدر نفسه، ج2، ص 62
[43]- المصدر نفسه، ج3، ص 447

[44]- المصدر نفسه، ج1، ص230
[45]- المصدر نفسه، ج1، ص 230
[46]- منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1 (1985م) ص 9
[47]- ابن السراج، الأصول، ج3، ص 148
[48]- أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، دار الصحوة، القاهرة، ط1(2009) ص 179
[49]- المرجع نفسه، ص178
[50]- المرجع نفسه، ص 118
[51]-ابن السراج، الأصول، ج1، ص303
[52]-المصدر نفسه ،ج1، ص303
[53]-المصدر نفسه، ج1، ص303
[54]-المصدر نفسه، ج1، ص303
[55]- المصدر نفسه، ج1،ص257
[56]- المصدر نفسه، ج1، ص 257
[57]- سورة الداريات، الآية 23
[58]- ابن السراج، الأصول،ج1، ص276
[59]- المصدر نفسه، ج1، ص 275
[60]- من شواهد سيبويه ، الكتاب ،ج 2ص330
[61] - ابن السراج ، الأصول ، ج1، ص 275-276
[62]- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت (د.ت) ج8، ص135.
[63]-الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ) جامع البيان عن تأويل آيالقرآن ، ضبط وتوثيق وتخريج : صدقي جميل العطار ، دار الفكر بيروت(1995 م) ج26، ص268
[64]- ابن السراج ، الأصول، ج2، ص 125-126
[65]- ابن السراج ، الأصول ، ج1، ص161
[66]- المبرد، المقتضب، ج3، ص 200

المصـــــــــادر والمـــــــــــراجع

- القرآن الكريم
1-أحمد الفيومي ، المصباح المنير ، ط4، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1921.
2-أحمد مطر العطية، ابن السراج ومذهبه في النحو دراسة في كتاب الأصول، دار الصحوة، القاهرة، ط1(2009)
3-ابن الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر يروت، 1971.
4-ابن الأنباري ، لمع الأدلة ، ت: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971 .
5-ابن السراج ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت ط3 (1996).
6-السرخسي ، أصول السرخسي ، دار الكتاب العربي، 1372ه.
7-الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ) جامع البيان عن تأويل آيالقرآن ، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار ، دار الفكر بيروت(1995 م) .
8-عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر (2007م).
فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399ه،
9-المبرد أبو العباس،المقتضب،تحقيق عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، القاهرة، 1994 .
10-ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت،1956.
11-منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1 (1985م) .
12- ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد، طبعة جامعة أم القرى الأولى، 1400ه.
13-ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت (د.ت).